الأمم المتحدة

E/2015/15/Add.1

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 May 2015
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٥
٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ – ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥
البند ١٥ من جدول الأعمال
التعاون الإقليمي

## التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

## المسائل التي تستدعي اتخاذ إجراء بشأنها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي يُوجَّه انتباهه إليها: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز

تتضمن هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما معلومات عن القرارات والمقررات المتخذة أو الموافق عليها في مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (الدورة الثامنة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا)، الذي عُقد في أديس أبابا في ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، وفي الدورة الثلاثين للجنة الجامعة التابعة للجنة االاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في نيويورك في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥، وفي الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجنة الجامعة التابعة للجنة االاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في سانتياغو في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وفي الدورة السادسة والستين للجنة الاقتصادية لأوروبا، التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

030615 030615 15-07358X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## أولاً – المسائل التي تستدعي من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها

١ – وافقت اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها الثلاثين التي عقدت في نيويورك في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥، على القرار ٦٩٢ (د-٣٠) الذي يُعرض مشروع القرار التالي على أساسه على المجلس ليتخذ إجراء بشأنه.

### اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

#### قبول النرويج في عضوية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بالقرار ٦٩٢ (د-٣٠) الذي اتخذته اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قبول النرويج في عضوية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

يوافق على قبول النرويج في عضوية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

## ثانياً – المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها

### ألف – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢ – عُقدت الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في أديس أبابا في ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ بشأن موضوع ”تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية“. واعتمد المؤتمر بيانا وزاريا وأقرّ عددا من القرارات المتعلقة ببرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ويوجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الموجزات الواردة أدناه لذلك البيان وتلك القرارات.

موجز البيان الوزاري

٣ - رحب الوزراء بكون خطة عام ٢٠٦٣ قد انبثقت عن عمليات تشاورية، وأعلنوا أنه ينبغي لها أن تشكل رؤية للتحول الهيكلي للقارة. وأعربوا عن التزامهم بالتصدي للفقر وعدم المساواة، وتوفير العمالة المنتجة وفرص العمل الكريم للشباب الأفريقي، وتمكين المرأة، وإيلاء الأولوية لمصلحة الأطفال الأفريقيين، وأكدوا من جديد دعمهم الكامل للخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - ولاحظ الوزراء مع التقدير الدعم المادي والمالي المقدم إلى سيراليون وغينيا وليبريا من البلدان الأفريقية الأخرى والقطاع الخاص الأفريقي أثناء تفشي فيروس إيبولا، وجددوا دعمهم الراسخ لحكومات وشعوب تلك البلدان الثلاثة، ورحبوا بالتعهدات التي قطعها المجتمع الدولي حتى الآن من أجل دعم تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، ناشد الوزراء اتخاذ خطوات فورية من أجل استعادة النمو والتمكين من تحقيق الانتعاش في تلك البلدان، بما في ذلك إلغاء الديون.

٥ - ورحب الوزراء باعتزام تقسيم خطة عام ٢٠٦٣ إلى خطط إنمائية منفصلة مدة كل منها ١٠ سنوات من أجل تيسير تنفيذها، مع التسليم بأن النجاح في تنفيذها يتوقف إلى حد كبير على وجود روابط قوية بين تخطيط وتعبئة وتمويل عمليات التحول الهيكلي. وأعرب الوزراء عن التزامهم بتحسين عمليات التخطيط في بلدانهم بوسائل منها تعزيز المؤسسات الإحصائية الأفريقية القائمة، فضلا عن المؤسسات المماثلة الأخرى التي اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات، من أجل دعم تنفيذ خطة السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣.

٦ - وأيد الوزراء التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، وأهابوا بالمجتمع الدولي مساندة الجهود الأفريقية في تعقب ووقف التدفقات المالية غير المشروعة وإعادتها إلى بلدانها.

٧ - وحث الوزراء البلدان الأفريقية، عند التفاوض بشأن اتفاقات التجارة والاستثمار، على تقييم أثر تلك الاتفاقات على التصنيع والتحول الاقتصادي والتركيز على الخطط والسياسات التي تعزز التكامل الإقليمي. واتفق الوزراء على دعم المفاوضات من أجل إنشاء منطقة للتجارة الحرة على مستوى القارة، وحثوا مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعجيل بوضع مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي المخطط له.

٨ - وحث الوزراء على اعتماد سياسات وخطط وممارسات مستنيرة وقائمة على الأدلة من أجل تحقيق استدامة التنمية الأفريقية وجعلها أكثر قدرة على التكيف وأقل عرضة للآثار

السلبية الناجمة عن تقلب المناخ وتغيره. وشجعوا بلدانهم بشدة على استكشاف إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها القوى الاقتصادية الصاعدة، وحثوا كذلك شركاءهم التقليديين على مواصلة دعم جهودهم الإنمائية.

٩ - وأيد الوزراء برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، ودعوا إلى تنفيذه الكامل والفعال. ودعوا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وسائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى تقديم الدعم اللازم إلى البلدان الأفريقية غير الساحلية من خلال برامج عمل كل منها ووفقا لولاية كل منها.

١٠ - ودعا الوزراء الشركاء الإنمائيين إلى تقديم مساعدة إنمائية رسمية معززة وتفضيلية إلى أقل البلدان نموا في أفريقيا، وأكدوا مجددا على الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على استعراض تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وإلى كفالة أن تكون أقل البلدان نموا في أفريقيا ممثلة تمثيلا كافيا في ذلك الاستعراض. ورحبوا بالعرض المقدم من حكومة إيطاليا باستضافة اجتماع وزاري بشأن التحول الهيكلي ورفع بلدان أفريقية من قائمة أقل البلدان نموا في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وطلبوا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء الآخرين، تنظيم اجتماع إقليمي أفريقي للإعداد لذلك الاجتماع.

تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية (القرار ٩٢٨ (د - ٤٨))

١١ - أهاب مؤتمر الوزراء بمفوضية الاتحاد الأفريقي، عند وضع اللمسات الأخيرة على خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، أن: (أ) تواصل تحسين المعالم والأهداف والاستراتيجيات التي تتضمنها الخطة؛ و (ب) تستكشف أوجه التآزر والفرص المتاحة لمواءمة أهداف خطة عام ٢٠٦٣ والخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وغاياتهما ومؤشراتهما، و (ج) تستحدث أطرا متينة للرصد والتقييم؛ و (د) توضح الأدوار والمسؤوليات وتعزز آليات التنسيق مع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين؛ و (هـ) تزيل الأهداف المعنية تحديدا بالإنفاق العام، وتتفادى فرض أي أهداف من هذا القبيل، وتتيح للبلدان المرونة في السياسات المالية المتبعة وفي تخصيص اعتمادات الميزانية وفقا لأولوياتها والخصائص التي تنفرد بها ومستوى التنمية الذي بلغته.

١٢ - وأهاب المؤتمر، في جملة أمور، بمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين، بدعم الدول الأعضاء في إدماج خطة عام ٢٠٦٣ في خططها الوطنية، وحث الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وجميع أصحاب المصلحة الإقليميين والخارجيين على القيام بما يلي: (أ) النظر في تمويل خطة عام ٢٠٦٣ بصورة شاملة تأخذ في الحسبان: أولا، تعبئة الموارد المحلية؛ وثانيا، الاستفادة من قنوات الوساطة المالية الموجودة حاليا وتلك الجديدة المتوخى إنشاؤها؛ وثالثا، الحصول على موارد لتيسير التمويل من قبيل الأموال المخصصة للمشاريع، ومرافق الضمان وتقاسم المخاطر؛ و (ب) معالجة قضايا التدفقات المالية غير المشروعة، والاستفادة القصوى من ريع الموارد الطبيعية وتطوير أسواق رأس المال الإقليمية؛ و (ج) إمعان النظر في استراتيجية التمويل المحلي والخارجي لخطة عام ٢٠٦٣.

١٣ - ودعا الوزراء كذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي إلى تنظيم مشاورات بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وإلى الاستعانة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وبالإضافة إلى ذلك، طلبوا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء مرصد للتنمية الاقتصادية بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ يُعهد إليه بوضع نظام إنذار مبكر للمخاطر التي تواجه الاقتصادات الأفريقية واقتراح تدابير للتخفيف من آثارها المحتملة.

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (القرار ٩٢٩ (د - ٤٨))

١٤ - أقر مؤتمر الوزراء مشروع الوثيقة المعنونة ''تمويل التنمية: المنظورات الأفريقية'' بوصفها وثيقة قابلة للتعديل تأخذ في الاعتبار المساهمات الواردة في الموجز الذي أعده الرئيس لوقائع المشاورات الإقليمية المعقودة في أديس أبابا يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥، وطلب من مجموعات المفاوضين الأفريقيين في نيويورك الاستعانة بمشروع الوثيقة على سبيل المساهمة في عملية التفاوض على الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة (القرار ٩٣٠ (د - ٤٨))

١٥ - دعا مؤتمر الوزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لعقد المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني

بالتنمية المستدامة مرة كل سنتين، وشجع الدول الأعضاء على زيادة التزامها بالمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة ودعمها له.

ثورة البيانات والتنمية الإحصائية (القرار ٩٣١ (د - ٤٨))

١٦ - أيد مؤتمر الوزراء تقرير المؤتمر الرفيع المستوى المعني بثورة البيانات واعتمد توصياته ودعا الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الإنمائيين الآخرين إلى تنفيذه، بمشاركة الأوساط المختلفة العاملة في مجال البيانات، واستخدام مجموعة واسعة من مصادر البيانات والأدوات والتقنيات المبتكرة، بهدف توفير بيانات مفصلة وجيدة التوقيت للمساعدة في اتخاذ القرارات وتقديم الخدمات وإشراك المواطنين وتزويدهم بالمعلومات، بما يدفع قدما بالتحول الاجتماعي والاقتصادي والهيكلي في أفريقيا.

١٧ - والتزم الوزراء، في جملة أمور، بتوفير الأموال الكافية لثورة البيانات، وطلبوا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إنشاء فريق عامل يضطلع بوضع مؤشرات لخطة السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وطلبوا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وضع دليل لقياس مدى بلوغ البلدان الأفريقية مرحلة الاقتصادات الناشئة، تمشيا مع التوجيه الوارد في خطة عام ٢٠٦٣ والموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من جملة أشياء.

مؤشر التنمية الاجتماعية في أفريقيا (القرار ٩٣٢ (د - ٤٨))

١٨ - رحب مؤتمر الوزراء بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وضع مؤشر التنمية الاجتماعية في أفريقيا وأوصوا بأن يستخدم هذا المؤشر كنقطة مرجعية معيارية لتقييم التقدم المحرز في التنمية الاجتماعية في القارة. وحث الوزراء جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركاء الإنمائيون والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، على دعم الحكومات الأفريقية لإطلاق هذا المؤشر وبناء قدراتها الوطنية لاستخدام هذه الأداة كوسيلة للرصد والسياسة العامة في جميع أنحاء القارة، وطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم تقريرا إلى المؤتمر الوزاري في دورته المزمع عقدها في آذار/مارس ٢٠١٦ عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٩٣٢ (د - ٤٨).

إطار تحديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ (٩٣٣ (د - ٤٨))

١٩ - أشاد مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بجميع أصحاب المصلحة على ما بذلوه من جهود لتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، ورحب بمبادرة صياغة إطار تحديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧، وأيد الإطار بوصفه خَلَفا للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وطلب الوزراء أيضا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم الإطار إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي للنظر فيه واعتماده خلال دورته العادية الخامسة والعشرين المقرر عقدها في جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ثم إحالته إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ للنظر فيه واعتماده بوصفه برنامج الأمم المتحدة الجديد لدعم الاتحاد الأفريقي. ودعا موتمر الوزراء الجمعية العامة والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف والمجتمع الدولي بأسره إلى تقديم دعمهم الكامل لتنفيذ الإطار بطرق ملموسة ومساعِدة على التمكين.

برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (القرار ٩٣٤ (د - ٤٨))

٢٠ - أيد مؤتمر الوزراء برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إدراج برنامج عمل فيينا في برنامج عمل اللجنة، حسب الاقتضاء وضمن حدود ولايتها، وتقديم تقارير تحليلية عن تنفيذ برنامج العمل على نحو ما دعت إليه الفقرة ٧٥ منه.

أقل البلدان نموا في أفريقيا (القرار ٩٣٥ (د - ٤٨))

٢١ - دعا مؤتمر الوزراء في جملة أمور إلى الاعتماد والتفعيل الكامل للمنجزات الخاصة بأقل البلدان نموا، وهي مصرف التكنولوجيا ونُظم تشجيع الاستثمار الخاصة بأقل البلدان نموا، وأشاد باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمؤسسات الشريكة الأخرى لما أظهرته من التزام وخبرة فنية في الاهتمام بالشواغل التي أعربت عنها أقل البلدان نموا في أفريقيا والطلبات التي قدمتها، وطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الممثل السامي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمؤسسات الشريكة الأخرى مواصلة معالجة الشواغل

والطلبات المقدمة من أقل البلدان نموا في أفريقيا، لضمان أن تتمكن تلك البلدان من استيفاء المعايير اللازمة للخروج من هذه الفئة.

٢٢ - وطلب مؤتمر الوزراء كذلك إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، عقد استعراض فترة السنتين الإقليمي المقبل لتنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ خلال الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

التقدم المحرز وسُبل المضي قُدما في تطوير الوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على مواجهة المخاطر (القرار ٩٣٦ (د - ٤٨))

٢٣ - رحب مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بالتقرير المرحلي للوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على مواجهة المخاطر بشأن إنشاء الهيئة المالية التابعة لها، وبشأن مدفوعات التأمين ضد الجفاف بمبلغ ٢٥ مليون دولار، الذي جرت إتاحته وتم تحويله إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في منطقة الساحل، وذلك قبل وصول أشكال المعونة الأخرى. وطلب الوزراء إلى أمانة الوكالة، في إطار الولاية المنصوص عليها في المادة ٢ من اتفاق إنشاء الوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على مواجهة المخاطر، مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تحسين قدراتها على التخطيط لمواجهة الظواهر المناخية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية والتأهب لها والتصدي لها، وأن تستحدث خطة تأمين ضد تفشي الأمراض والأوبئة، تكون مكمِّلة لجهود المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

## باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤ - عُقدت الدورة الثلاثون والدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيويورك في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥، وفي سانتياغو في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، على التوالي. وأقرت اللجنة الجامعة عددا من القرارات تتصل ببرنامج عمل اللجنة الاقتصادية، ويوجه انتباه المجلس إلى موجز هذه القرارات الوارد أدناه.

تطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (القرار ٦٩٣ (د - ٣٠))

٢٥ - أحاطت اللجنة الجامعة علما بـ ''مقرر سانتياغو'' الوارد في تقرير الاجتماع الرابع لجهات التنسيق التي عينتها حكومات البلدان الموقعة على إعلان تطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة (القرار ٦٩٤ (د-٣٠))

٢٦ - قررت اللجنة الجامعة الدعوة إلى عقد دورة استثنائية في مقر اللجنة الاقتصادية في سانتياغو في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، من أجل مواصلة النظر في مشروع القرار المتعلق بمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة، وطلبت إلى الأمانة إدراج أي معلومات يمكن أن تيسر النظر في مشروع القرار في رسالة الدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية.

٢٧ - وقررت اللجنة الجامعة مواصلة عقد مشاورات غير رسمية مع ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية في مقر الأمم المتحدة.

منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة (القرار ٦٩٥ (د إ-١٦))

٢٨ - قررت اللجنة الجامعة إطلاق عملية تشاور إقليمية بهدف إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الاقتصادية في عام ٢٠١٦. وقررت اللجنة الجامعة أيضا أن من شأن عملية التشاور الإقليمية تحديد ولاية المنتدى وهيكله وطرائق عمله والنتائج المتوقعة منه، مع مراعاة نتائج العملية الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووفقا للأولويات والآليات المتصلة بالتنمية المستدامة التي وضعتها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وينبغي أن تحدد المسائل التالية المتصلة، في جملة أمور، بالمنتدى الإقليمي المقترح، في عملية التشاور الإقليمية: طرائق مشاركة الجهات المعنية الأخرى، والعلاقة بين المنتدى وآليات ونظم التعاون والتنسيق الإقليمية الأخرى ذات الصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمساهمة في التنمية وبناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأدوات قياس مدى تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال المؤشرات الإقليمية، والآثار المترتبة في الميزانيات.

٢٩ - وطلبت اللجنة الجامعة من الأمين التنفيذي إصدار تقرير بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يتضمن توصيات بشأن المسائل التي سيجري تحديدها في عملية التشاور الإقليمية.

## جيم - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣٠ - عُقدت الدورة السادسة والستون للجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويوجه انتباه المجلس إلى موجز الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الوارد أدناه.

### تأييد البيان الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة المتوقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣١ - قررت اللجنة الاقتصادية أن: (أ) تؤيد البيان الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة المتوقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ و (ب) توافق على أن البيان حدد بعض الإنجازات والأنشطة الرئيسية للجنة، ولكنه لم يحاول تغطية جميع أنشطة اللجنة أو مجالات عملها، كما أنه لم يحل محل الولايات المتفق عليها، بما في ذلك الولاية المتصلة بعملية إصلاح اللجنة لعام ٢٠٠٥ أو مقرر اللجنة A/65 بشأن نتائج استعراض عملية الإصلاح لعام ٢٠٠٥؛ و (ج) تشدد على أنه لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه حكم مسبق على المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف والتنمية المستدامة المتوقعة؛ و (د) تحيل البيان بوصفه مساهمة إقليمية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ بشأن التنمية المستدامة والاستعراض الوزاري السنوي للمجلس لعام ٢٠١٥.

### تأييد ميثاق جنيف للأمم المتحدة بشأن الإسكان المستدام

٣٢ - قررت اللجنة: (أ) تأييد ميثاق جنيف للأمم المتحدة بشأن الإسكان المستدام بوصفه وثيقة غير ملزمة قانونا؛ و (ب) إحالة الميثاق بوصفه مساهمة إقليمية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) على النحو المطلوب في الفقرة ٦ من المقرر ١٤/٢٤ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وعلى النحو المنصوص عليه في الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٨.